

الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية: أنموذج المغرب العربي

بوقراص رقية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص

لا يمكن فهم وحصر سياسة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية دون التوغل في أبعادها النظرية، التي يمكن عرضها من خلال الطرح الواقعي والنظرية المعيارية للعلاقات الدولية، بالصورة التي تطمح فرنسا لأن تعرضها عن اللغة الفرنسية في المجتمع الدولي (التنوع، التعدد والديموقراطية)؛ في حين السياسة الخفية لهذه الدولة ترمي لخلق محيط من الدول المستقلة تابع لمركز استعماري تقليدي يرمي لاسترجاع مكانته الدولية باستغلال موروثة الثقافي والحضاري.

الكلمات المفتاحية: الفرنكوفونية، نظريات العلاقات الدولية المعيارية والواقعية، اللغة الفرنسية، المركز والمحيط، التنوع الثقافي، المصلحة الوطنية، السياسة الخارجية الفرنسية.

مقدمة:

تعد الفرنكوفونية وسياسة الفرنكوفونية التي أصبحت ظاهرة اجتماعية وثقافية معقدة، من الظواهر التي لا يمكن فصلها عن التطور السياسي للدولة الفرنسية وللعديد من الدول التي تبنت الفكر والتوجه الفرنكوفوني لأغراض مختلفة: اجتماعية، ثقافية واقتصادية أو حتى علمية تربوية وتكنولوجية. وعلى الرغم من ذلك فإن محاولات التحديد الدقيق لمفهومها وإبراز الإطار النظري الصحيح الذي تصب فيه، ما تزال بحاجة إلى

مزید من التوضیح لأن الأغراض المعلنة تختلف عن حقيقة التفكير الفرنسي الذي يغفله الجميع والذي تؤطره مؤسسات فرنسية ودولية عديدة تخدم أهدافاً مشتركة أحياناً، كما تعتمد لتحقيق المنفعة الفرنسية الخاصة.

ولكن، مازال عالم اليوم يختلف حول اللغة وبصورة اشد يختلف حول صلاحيتها وقدرتها على التعبير عن العصر ومستجداته، ذلك أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل فحسب، بل هي أداة لنقل الثقافة، ووعاء لجميع ما تشمله هذه الثقافة من تقاليد وأعراف وعادات وعقائد وتصورات وقيم ومناهج للحياة وطرق للتفكير، وأساليب للتعبير، أداة أساسية في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية.

إن سياسة فرنسا الفرنكوفونية التي تنتهجها اليوم هي حصيلة تجربة قديمة مع سياسة اللغة وذلك من أجل الوصول إلى اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد كدولة تركز قوة وغاية اللغة في ظل واقع دولي يتغذى على المعطيات الثقافية وتحركه محددات لغوية.

إن التعامل الفرنسي مع سياسة الفرنكوفونية، ينبثق من عملية مستمرة للتوفيق بين رغبة في عيش واقع يتميز بالحضور المتفرد والنشاط الذي يضمن مصالحها، وبين معوقات ومثبطات تحجم من فاعلية هذا الحضور وتدفع إلى البحث عن آفاق التوازن والتأقلم مع مقتضيات العولمة، تلك هي جدلية التوازنات الدولية لأجل التأثير وتحقيق المصالح التي تشكل ركائز السياسة الخارجية الفرنسية المتعلقة بسياسة الفرنكوفونية.

فكل سياسة خارجية تؤثر وتتأثر بالمحيط الدولي، وكلها كان الإرث الحضاري الذي تتمتع به الدولة كبيراً، كلما كانت مستويات المنافسة الدولية أكثر شدة ويكون طموحها إلى التأثير من أجل البقاء أكبر تحت قاعدة

الأداة التي تستخدمها الدولة لهندسة المحيط الخارجي، حسب ما يخدم مصالحها.

إن هذا الحصر لمفهوم السياسة الخارجية يفيد في أن الاقتراب من الممارسة الفرنسية المعتمدة في المجال الدولي يقوم على اتجاهين رئيسيين التضامن والتأثير، من خلال مفصلين: الواقعي الوضع الراهن وتبلوراته المختلفة، والمستقبلي - الموقفي أي آفاق التعامل مع المسائل العالقة التي تمس مصير الحضور الفرنسي ومنها سياسة الفرنكوفونية؛ وبديهي أن هذا التعريف لا يفترض الإيمان باستقلالية مطلقة لجهاز إدارة العلاقات الخارجية، بل يعد عنصر توازن بين المصالح والتناقضات المتباينة التي يواجهها سواء الداخلية أو الخارجية. وسوف نناقش من خلال هذه الورقة الإشكالية التالية:

- ما هو موقع سياسة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية؟ وما مدى تأثير المنطقة المغاربية؟

من هنا يبرز في المحور الأول تطور التعامل الفرنسي مع اللغة الفرنسية وسياسة الفرنكوفونية وفي المحور الثاني تراوح فكرة الفرنكوفونية بين المعيارية والواقعية، أما المحور الثالث فيشير إلى سعي الفرنكوفونية الفرنسية لأن ترى الواقع الدولي من خلال منظارها ورؤيتها الخاصة لحضورها الثقافي الدولي. وفي هذا الصدد تظهر المنطقة المغاربية وعبرها الجزائر.

المحور الأول: اللغة الفرنسية في السياسة الفرنسية

❖ اللغة الفرنسية داخل فرنسا

عرفت فرنسا تقاليد عريقة في مجال التدخل اللغوي، أخذت أشكال مختلفة وعديدة قبل وبعد الثورة الفرنسية¹، إلا أنها لم تأخذ شكلها النهائي الذي نعرفه عنها اليوم إلا بعد تجاذبات عديدة تحت قاعدة "تفعيل استخدام اللغة الفرنسية كلغة رسمية للبلاد"².

على الرغم من أن فرنسا أمضت على العديد من المعاهدات التي تحمي اللغات المحلية، إلا أنها لم تصادق عليها، باعتبارها تخالف الدستور الذي يكرس اللغة الواحدة، قبل أن يتم تعديله وتصبح جزءاً من التراث اللغوي الفرنسي، ولقد شكّل النقاش حول هذا الموضوع - الذي عادة ما يطرح في الحوارات - أساساً لتقسيم الطبقات السياسية إلى مؤيد ومعارض. وهو ما تم تضمينه حتى في الخطابات الرئاسية الفرنسية سنة 2007 بين نيكولا ساركوزي وسيغولين روايال. أي أن سياسة اللغة للحكومة الفرنسية تتمتع بطابع شمولي.

❖ اللغة الفرنسية خارج فرنسا

يبدأ تاريخ اللغة الفرنسية خارج فرنسا مع الحروب الصليبية، فنذ القرن الحادي عشر أصبحت اللغة الفرنسية تمثل منهجاً نفعياً ظل سارياً حتى القرن السابع عشر، ولعب دوراً أساسياً في التبادلات الاقتصادية بين أوروبا ومدن البحر الأبيض المتوسط، إلا أن المصالح الاستعمارية المتضاربة بين إنجلترا وفرنسا قد كان لها وقعها لوقف الامتداد الفرنسي الذي تحددت أماكنه حتى في الأمريكيتين.

أما في سوريا ولبنان حيث كان التبشير قد سرى أكثر من غيرهما، فقد انغrust فيهما اللغة الفرنسية واستتبت منذ القرن السابع عشر. ومع تزايد الوجود السياسي المرتبط بالموجة الاستعمارية الثانية (فيما بين 1815 و1939) فقد أصبحت اللغة الفرنسية بمثابة دعامة أساسية لنقل نمط الحياة الغربي الذي سوف سرعان ما امتد إلى مصر منذ ذلك الوقت، وبين 1815 امتد الاستعمار الفرنسي إلى إفريقيا تسانده بعثات التبشير ليبدأ بالسنغال ثم الجزائر عام 1830 حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة السلطة الحاكمة، ثم تمت السيطرة على الجابون والكونغو والسودان والنيجر وداهومي وسرعان ما أخذت الفرنسية مكانتها المؤسسية في بلدان الساحل وإفريقيا الغربية والاستوائية⁽³⁾.

و قد وصل اتساع الإمبراطورية الفرنسية في عام 1939 إلى مساحة اثني عشر مليونا كيلومترا، وضمت ثمانية وستين مليونا من البشر، وكانت تعد ثاني إمبراطورية استعمارية في العالم بعد الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، إلا أنها بدأت تتصدع بفضل حركات التحرير إبتداءا من نهاية الحرب العالمية الثانية، أما هذه المستعمرات الشاسعة فقد بدأ تكوينها اعتمادا على دعامتين أساسيتين تواكبان الأحداث السياسية والعسكرية وهما التجارة والبعثات⁽⁴⁾.

ومند أن فقدت فرنسا مكان الصدارة كقوة عظمى في أوروبا انتقلت هذه الزعامة إلى اللغة الفرنسية وآدابها وهو ما يوضح سر تمسك فرنسا بما تبقى لها من مستعمرات، حتى وان كانت قد تحررت عسكريا، كما يوضح سر اهتمامها بالجزائر خاصة؛ فمما له مغزاه أن تضع فرنسا احتلال الجزائر تحت إمرة وزير الداخلية الفرنسية، بينما كانت كل من تونس والمغرب تحت إمرة

وزير الخارجية الفرنسي، ويرجع تمسك فرنسا بالجزائر إلى أنها بمثابة المدخل الحيوي لمستعمراتها في إفريقيا.

المحور الثاني: "الفرنكوفونية"، المعيارية والواقعية:

❖ المعيارية

ليس من البساطة التسليم بأن واقع سياسة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية والطريقة التي يتحول بها في المستقبل، يتم من خلال القوانين الطبيعية في التطور السياسي، فقومات الخيارات المنتهجة يمكن أن تؤثر بعمق في سيرورة السياسات المقررة، التي تعد جزء من قائمة تفضيلات تفرضها أحكام عملياتية أساسها المنفعة والمعقولة.

تقوم الفكرة الفرنسية المعلنة مبدئياً، تأسيساً على قاعدة المنفعة، أي أن المجتمع الدولي يجب أن يسمح للجماعات الثقافية المتباينة بممارسة نشاطاتها الخاصة في الحياة بشكل مستقل، بشرط أن تقبل هذه الجماعات بإعطاء نفس هذا الامتياز للمجتمع الدولي ولنظرائها من الجماعات الأخرى، وأن لا يضعف النشاط الثقافي لهذه الجماعات المصالح العليا للعالم⁽⁵⁾.

لذا فإن المجتمع الإنساني طوّر ولا يزال يطور ميزات النظام الطبيعي الواسع، لانتقاء سمات تستحق الوقاية وتلبي حاجياته الأساسية، كرسها في مفاهيم جماعية تعبر عن جماعة ثقافية، تعددها يفسح المجال لطرح فكرة التنوع الثقافي، التي تعد فرنسا مؤيّدها الأول وأكبر روادها. إلا أن واقع النظام الدولي كثيراً ما يفتقر إلى التفاهم والانسجام في المصالح بين فواعله، هذه المصالح التي غالباً ما تأسست على المصلحة الداخلية الوطنية، التي تولد قوى متصارعة تبحث عن التوازن، فيما تبحث أخرى عن الهيمنة، وعليه، فإن الفواعل الدولية كفرنسا لا تهتم بالقضايا الإنسانية كالتنوع الثقافي إلا في حالة

ما إذا كانت هذه القضايا تهدد مصالحها أو على العكس تهتم بما لا يخدم مصالحها.

و يعتبر السرد التاريخي للأحداث والسياسات المنتجة سابقا أداة فعالة وضرورية لتأكيد هذه الفكرة، حيث أن تتبع السياسات الفرنسية الراهنة يُبرز أنها تعتمد على إعادة بناء لتتأج الأحداث الماضية والمرحلة الاستعمارية السابقة لتسطير الحاضر والنظر إلى مضمون المستقبل. يقوم الجانب الظاهر في السياسة الفرنكوفونية لفرنسا على أساس مثالي قوامه التعاون والتنسيق، ويتجلى ذلك من خلال الدعوة إلى تعميم ونشر الرفاهية إلى بقية الأفراد والأمم، ضمن إطار أخلاقي يفرض الخضوع للقواعد والقوانين المنظمة للفضاء الدولي احتكاما لما تفرضه قواعد ومبادئ الديمقراطية⁽⁶⁾، ومنه فإن هذه السياسة تسعى لتغليب الجوانب القيمة في العلاقات الإنسانية، بجعل السياسة أكثر إنسانية وترتكز في بعض جوانبها على العوامل الدينية، كوعاء يحتوي الأخلاق والالتزامات والواجبات والحقوق كنظام متكامل للتقييم السياسي؛ يبرز في الفكرة التي جاءت بها الروابط الفرنسية les alliances françaises التي أعتُمدت لنشر اللغة الفرنسية تحت غطاء ديني⁽⁷⁾.

❖ فكرة الواقعية

يظهر التتبع الحثيث لواقع سياسة الفرنكوفونية الفرنسية ودورها في ظل البيئة الدولية الراهنة، بأنها تتم عن صراع من أجل نفوذها بين الدول⁽⁸⁾، وعليه فإن هذه السياسة تدخل ضمن صراع من أجل السلطة والبقاء في ظل عولمة متسارعة⁽⁹⁾، تُبرز أن السياسة الفرنسية تصب في إطار الواقعية التي تعتبر أن " مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل، والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، من ثمّ فالحساب يقوم على

الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول..." حسب رأي كينيث والتز⁽¹⁰⁾ Kenneth Waltz ومنه التساؤل كيف تؤثر السياسة المنتهجة على قوة الدول؟ في ظل وعي بوجود أفكار وأسس اقتصادية وقانونية مؤثرة ومتداخلة⁽¹¹⁾.

من هذا المنطلق، فإن كل حكومة تهتم بالقضية عليها أن تعدل من أفعالها طبقا لمتطلبات الظروف وما تملكه من وسائل، من أجل تأصيل وجودها والمحافظة عليه، أي أن المصلحة هي جوهر سياستها الخارجية، وأداة لتحليل سلوكها الخارجي⁽¹²⁾ سواء كانت أولية بالحفاظ على الهوية الثقافية والسياسية أو ثانوية كتحقيق الرفاهية الاقتصادية ونشر التعليم أو حسب طبيعتها: دائمة ومتغيرة تفرضها المعطيات الراهنة كالعولمة، الديمقراطية ونداءات حقوق الإنسان وما يتعلق بالمبادئ والتوجهات العامة للدولة وموقفها إزاء القضايا الدولية الراهنة. في هذا المجال يمكن إدراج المصلحة الوطنية الفرنسية كأداة للتحليل "تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية" وكأداة عمل سياسي "يتم توظيفها للتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما" حسب الفكرة التي يبينها جيمس روزنو⁽¹³⁾، وعليه، فإن تحديدها ينبع من الهوية الوطنية، ويتم تحقيقها تحت غطاء: الحرية والازدهار والسلام، ومن المحافظة على بقاء وحدة الدولة، على هذا الأساس درجت فرنسا لتبني سياسة توسعية على أسس ثقافية من أجل إحداث تغيير في توزيع القوى ضمن النسق الدولي القائم عن طريق السعي لتغيير سلوك الدول الأخرى بما يتفق مع مصلحتها الوطنية؛ وبما يزيد من قوتها وكثافتها وسعة نفوذها السياسي فيما يعبر عنه بالإمبريالية، ومن جهة أخرى تعتمد الدولة الفرنسية إلى استرجاع هيبتها الدولية بهدف السيطرة وثبيت مصالحها من خلال الاحتفاظ بحلفائها ومجالاتها الحيوية.

و بالمحصلة، فإن هذا التوجه هو الذي يفسر ظاهرة البحث الفرنسي عن التوازن، لكن، في إطار أي شكل من أشكال التوازن الدولي؟ فما لا ريب فيه أن موضوعات التوازن من المفاهيم الشائعة في العلاقات الدولية، اعتبارا من أن قانون التوازن ظل يمثل أحد الضوابط المنظمة للعلاقات بين الدول، واصطبغ بمعان عديدة تستجيب للمراحل المختلفة التي مرت بها البيئة الدولية، مما اكسبها أهمية خاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا للثنائية القطبية التي ميزت مراحلها⁽¹⁴⁾.

يبد أن مفهوم التوازن الذي تم توظيفه في تحليل السلوك السياسي الخارجي الفرنسي هو تعبير عن المصاعب التي تواجهها هذه الأخيرة من أجل الموائمة بين مطامحها وإمكانياتها، وبشكل آخر، هو تجسيد للمجال الممكن أن تتحرك فيه الدبلوماسية الفرنسية في ظل موازين القوى الراهنة باستغلال عنصر ذو طابع ثقافي. وعليه، فإن أعمال هذا الهامش الذي تنفس داخله فرنسا يعني تشخيص العوامل المتحركة في صنع السياسة الخارجية لصالح الفرنكوفونية كعناصر متداخلة، يمكن تصنيفها داخل مجموعتين:

المجموعة الأولى، تغطي العناصر المرتبطة بفرنسا نفسها، والتي تدور حول إمكانية توافر القدرات الذاتية لفرنسا من أجل ممارسة سياسة لغوية دولية فعّالة في عالم اليوم.

المجموعة الثانية، فهي العلاقات التفاعلية بين هذه السياسة والمحيط الدولي الذي تنصهر في بوتقته، ومدى قدرتها على تخطي مختلف العوائق الخارجية التي تستهدف تقليص نفوذها على العالم المسمى بالفضاء الفرنكوفوني.

و من نافلة القول، التذكير بأن السياسة الخارجية ليست حكرا على الدبلوماسية، بل هي ذلك الإفراز والانعكاس الخارجي لأهم الانشغالات الداخلية، المتمثلة في تحقيق الوحدة والمصلحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك ليست منفصلة عن الهموم الداخلية بل تؤثر وتتأثر بالبنية الداخلية السائدة، وعليه، فإن مصداقية السياسة الخارجية وفعاليتها وديمومتها تظل رهينة بوجود التوافق الداخلي الواسع حول الاختيارات الكبرى التي تواجهها، بين مختلف القطاعات العاملة المركزية الرسمية والعاملة.

فعادة ما تطرح قضية خيارات صانع القرار بحدة في مجال العلاقات الدولية، باعتبار الطبيعة المتعددة التخصصات لهذا الفضاء، وتعدد المجالات المنهجية للاقتراب من سلوكيات الممثلين الدوليين، دون أن ترتقي إلى تكوين منهج متكامل وفعال. وتلمس هذا الواقع عند فحص المفاهيم التي استعملت لدراسة سياسة الفرنكوفونية ضمن السياسة الخارجية الفرنسية. ويبرز أن كثيرا من التحليلات التي انبرت لتفسير هذه السياسة، تبقى قاصرة على استيعاب محدداتها الجوهرية، لأن الكثير منها ارتكز على أسس فردية وكرزمانية أي أعطى أهمية بالغة لصناع القرار مثل فرانسوا ميران، جاك شيراك ونيكولا ساركوزي. ومع أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به القيادة فردية أو جماعية وكذلك جاذبية رجل الدولة كمهندس للسياسة الخارجية وتموجات العاطفة والعقل كمؤشر في صياغة الدبلوماسية، فإنه لا ينبغي تضخيم هذا الدور بشكل يعزله عن محيطه، حتى يبرزه كحالة منفصلة ومتعالية عن الواقع الذي يتواجد فيه.

المحور الثالث: الرؤية الفرنسية لحضورها الفرنكوفوني - الثقافي الدولي.

❖ الحضور الجغرافي

في هذا السياق تدرج السياسة الخارجية الفرنسية للفرنكوفونية، فالحضور الواسع والمنتشر للغة في القارات الخمس والسعي لتعزيزه تحت غطاء محو الأمية ونشر التعليم وترسيخ البحث العلمي والتكنولوجي في دول الجنوب خاصة، يؤدي إلى التعيم على اللغة الأصلية لهذه البلاد وبالتالي تكون عاملاً (غير مباشر ومباشراً) أحياً لا نندثار هذه الأخيرة؛ فتدخل السياسة الفرنسية فعلياً ضمن نطاق يشجع المركزية الثقافية، بجعل الثقافة الفرنسية الفرنكوفونية محوراً تدور حوله وتتماشى على أساسه وبه مختلف الثقافات الأخرى⁽¹⁵⁾، فينشأ من ثمّ مركزٌ ومحيط، كفكرة تجسد التفاضل والتناظر بين الثقافات، وعلى أساسها تقسم الثقافات إلى متقدمة ومتخلفة، ثقافة المركز هي المنبع ومصدر الإشعاع لبقية ثقافات المحيط التابعة والثانوية، هي التي تقدم شهادة الاعتراف بالآخرين: أفراداً وجماعات، دول ومنظمات، كجمال له معايير وقوابله الخاصة به⁽¹⁶⁾.

وتتجلى صورة هذه الفكرة في عبارة "العولمة"، التي تعد صيغة من صيغ المركزية⁽¹⁷⁾، الهادفة إلى مركزية العالم حول قطب واحد هو بمثابة القلب الحي الذي يضخ في اتجاه الأطراف، بالاعتماد على حرية المبادلات المطلقة وتغيب أي عائق يحول دون التفاعل بين القلب والأطراف⁽¹⁸⁾، هذا النوع من المركزية هو أشد وأقوى الأنواع المعروفة سابقاً، لجعله الثقافة وسيلة للسيطرة والتحكم والتوجيه كتعبير عن الحضارة السائدة. وعليه فقد أنتجت هذه الفكرة بيئة عنصرية، لأنها ثقافة سيطرة حسب ما جاء به المفكر مالك بن نبي⁽¹⁹⁾، نشأت عنها في جانبها المادي حقوق كثيرة لفرنسا، كحق الفيتو وحق الاعتراف وحق التدخل عملت فرنسا من أجل استمرارها ودوامها مع

عدم تغيير الوضع القائم بالإبقاء عليه ودفعه إلى الأمام من أجل تحسينه⁽²⁰⁾، وعليه، فهي تكرر فكرة التميز العنصري، التفوق الحضاري السرمدي⁽²¹⁾ والأبدي لفرنسا، لا تكون بذلك فضاءاً للقاء الثقافات وتجاوزها وتعاونها بل تبعيةً وهيمنةً على الآخر. ولما كان الحضور الدولي المتميز، يفرض مبادئ وأسس احترام الآخر في إطار ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، كان لابد من الاعتراف بالقيم الخاصة لكل ثقافة وحضارة مع رفض الأخذ بنظام موحد ووحيد لترتيب القيم حسب أهميتها⁽²²⁾.

يندرج ذلك في النظرية النسبية، التي تعترف بالتنوع في إطار الوحدة الإنسانية، مع جعل التعدد والتنوع والاختلاف شرطاً من شروط التقدم والازدهار، رغم ما ينجم من ذلك أحياناً من صراع وتنافس⁽²³⁾، وعليه فإن الاختلاف والتنوع، في النظرة الفرنسية غير مبني على العرق والتفوق العرقي، بل أساسه المعطيات التاريخية والسوسيولوجية التي تفرض الاعتراف بحق الاستثناء الثقافي⁽²⁴⁾.

❖ الفرنكوفونية وأ نموذج المغرب العربي:

ارتكزت بنية العلاقات بين فرنسا ودول المغرب العربي على عنصرين أساسيين ومتداخلين، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل تقديم "العون" لبلدان المنطقة، على الأقل في الفترة الأولى للاستقلال، للنهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دول جديدة. في حين يتعلق العنصر الثاني بالارتباطات الثقافية والاقتصادية بين الجانبين. وغني عن البيان، أن مختلف الروابط بين الجانبين تدور في سياق بنية العلاقات اللامتكافئة، التي ميزت المركز ودول المحيط.

لقد نلخص أحد الباحثين التوحيين حقيقة هذه الوظيفة اللغوية في
بلادها قائلاً:

"...إن اللغة الفرنسية لم تعد لدى البعض مجرد أداة مفضلة للعمل
والتربية والثقافة بحكم انسجامها مع تكوينهم الأساسي، بل تحولت إلى
وجه من وجوه التميز النخبوي لدى فئة معينة استطاعت أن تمسك
بمراكز النفوذ الإداري والجامعي، وفي هذا الإطار يصبح الحرص
على اختيار الازدواجية واعتدادها بالفرنسية أداة أساسية للتعليم
والعمل، ووجهها من وجوه الحفاظ على التميز بكل ما ينتج عنه من
امتيازات اقتصادية واجتماعية وثقافية"⁽²⁵⁾.

الواقع أن التعاون في المجال الثقافي أمر معقد، فإذا كان هذا المفهوم
يعني التبادل بين حضارتين أو بيئتين مختلفتين، فإنه يمكن القول، أن ما
اصطلح على تسميته بالتعاون الفرنسي المغربي، لا يعدو مجرد مساعدات
تقدمها فرنسا لهذه البلدان، من أجل ضمان حضورها وتأييد إشعاعها، وتخليد
سيطرتها الثقافية.

صحيح أن الاتفاقيات القانونية التي ضببطت هذا الإطار، استشعرت
أهمية التقنين على ضرورة التبادل بين الأطراف، ولكن تم ذلك بإشارات
عامة جبراً لمواطني هذه البلدان التي تطمح إلى نسج روابط قائمة على
المساواة، في هذا الصدد أكدت الاتفاقية المبرمة بين دول المغرب وفرنسا
على "تشبث الجانبين بالحرية في مجال الفكر والفن وحرية إنشاء المدارس
وتحويل الشهادات، والتزامات كل دولة باتخاذ الترتيبات الكفيلة بضمان
تعلم أطفال الدولة الأخرى والتشجيع على تدريس لغة وتاريخ وحضارة الدولة
الأخرى، والسماح لرعايا كل دولة بفتح مؤسسات للتعليم الخاص في الدولة
الأخرى"⁽²⁶⁾. لذا يعد مستقبل اللغة الفرنسية في المغرب العربي أحد أهم

الأولويات ضمن مخطط بعث اللغة الفرنسية المعلن من طرف وزارة الخارجية والمعروض في مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 15 فيفري 2006 من طرف السيدة بريجيت غيراردان Girardin Brigitte وزير منتدب للتعاون والتنمية والفرنكوفونية آنذاك.

انطلاقاً من التماس عجز كبير في التعليم الكفء للفرنسية، وجهت الدولة الانتباه إلى التكوين الأصلي والمستمر لمعلمي الفرنسية بالمغرب، الجزائر وتونس، ترجم بخلق أقطاب بيداغوجية مرجعية لتكوين الأساتذة في هذه الدول الثلاث، من خلال صناديق التضامن ذات الأولوية، التي قيمتها 7.6 مليون يورو على ثلاث سنوات منذ سنة 2007 وثلاث مشاريع تتعلق بالتكوين الأساسي لأساتذة المستقبل، التكوين المستمر وتكوين المكونين والأطر التربوية والمفتشون وكذلك خلق مراكز الموارد البيداغوجية، من أجل تجديد المحتوى والممارسات، وتحسين البيئة الثقافية الفرنكوفونية بفتح شبكات للكفاءة الثقافية حول الكتابة والصورة والتكنولوجيات الحديثة.

ولقد تم التطرق إلى مثل هذه المسائل خلال اللقاء الذي جمع الوزير الأول المغربي مع نظيره الفرنسي في باريس بتاريخ 11 ديسمبر 2006، أين أكد المجانين على الأهمية الخاصة التي يوليها الطرفان لتنمية قطاع التربية والقطاع السمعي البصري، من أجل حضور اللغة الفرنسية داخل المؤسسات المغربية، كما أكدوا على أهمية اقتراب متوازن يسمح بترقية اللغة العربية والثقافة المغربية في فرنسا⁽²⁷⁾.

لكن أغلب الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا بهذا الشأن، لا تعني شيئاً ملموساً، بل تحجب حقيقة الغزو الثقافي عبر اللغة الذي تمارسه الثقافة الفرنسية السائدة على البناء الثقافي في هذه المنطقة، طالما عنصري التكافؤ والتبادل مفقودان أساساً. هكذا ففي الوقت الذي ظلت اللغة الفرنسية

حاضرة بشكل مهيمن في المغرب، فان تدريس العربية في فرنسا ظل مجهولا ومهملا، إلا من خلال الجهود التي تبذلها بعض الجهات العربية هناك، والمقبولة من السلطات الفرنسية تحت غطاء التنوع الثقافي.

ومهما يكن الأمر فان مجالات التعاون اللغوي بين فرنسا والمغرب متعدد الصيغ ومتلبسة بملبوسات مختلفة، منها ما يتعلق بالوجود عن طريق الاختراق الذي تمارسه وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة كالأفلام والبرامج التلفزية المختلفة والتي تندرج ضمن السلع الثقافية.

من هنا، تبقى مشكلة اللغة مطروحة في علاقتها المتباينة بين المحيط الاجتماعي والمحيط السياسي، حيث شكلت إحدى محاور الصراع بين مختلف الفئات المتطلعة إلى التحكم والإفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة، بوصفها المحددة للوضعيات الاجتماعية، وعليه، فان فرنسا التي اعتمدت على القوة العسكرية في الماضي تسعى اليوم إلى اعتماد السياسة والثقافة والاقتصاد. ويمكن إستعراض دول المنظمة الفرنكوفونية :

أوروبا	آسيا	أمريكا والكاريب	أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	أفريقيا الغربية	أفريقيا الشرقية والمحيط الهندي	أفريقيا الوسطى
ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، كرواتيا، قبرص، الجماعة الفرنسية للبحر، كرواتيا، جمهورية يوغسلافيا سابقا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، ليتوانيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، جزر المالديف، موناكو، بولونيا، جمهورية التشيك، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، أوكرانيا.	أرمينيا، كمبودجا، جورجيا، اللاوس، تايلاند، فانو، فيتنام.	كندا، كندا، برنسيوك الجديدة، كندا، كيبك، دومينيكا، هائي، سانت لوس.	مصر، لبنان، المغرب، موريتانيا، تونس.	بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، ساحل العاج، غانا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو.	جزر القمر، جيبوتي، مدغشقر، جمهورية الموريس، موزمبيق، جمهورية السنغال.	بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، الغابون، غينيا، الإكوادور، رومانيا، تشاد، الجمهورية الديمقراطية لساو تومي.

* عضو مشارك ** عضو ملاحظ المصدر: <http://www.francophonie.org/oif/pays/regions.cfm>

وعليه فقد أثبتت الدراسات المقارنة للسياسات اللغوية، نسبية فكرة وحدة المصالح التي تصادف الفرنكوفونية في العالم؛ ومن جهة أخرى التحكم في استخدام المصطلحات المحددة والتعريفية لدى تحليل الوقائع المؤسسية كما يتناول الاقتراب النفسي الاجتماعي حول الفرنكوفونية، ظاهرة تتعلق "بالأمن اللغوي" أو "الشعور بالخطر اللغوي" *l'insécurité linguistique* الذي طرحه في السبعينات الأمريكي ويليام لافوف William Labov الذي يعالج العلاقة الخاصة بين المتكلم ولغته²⁸، عندما يكون المتكلم على وعي بضوابط ومحددات تحكم اللغة كمجموعة قواعد لكنه يطبق تركيب آخر، دون الحديث عن المشاكل النظرية التي يحتمل أن تنتج عنه، كونه يخلق تداخل في محددات الصورة التعريفية للهوية اللغوية.

ومن هنا، يعد مفهوم الخطر اللغوي مفتاح دخول المجال الخصب للدراسات الفرنكوفونية بهذا المعنى، الفرنكوفونية ليست "الفضاء المشترك" وإنما هي "المشروع التوسعي"، خاصة إذا أكلنا عبارة ريكو السابقة "نقبل كفرنكوفون كل من يبدو أنه قابل للبقاء أو يتمتع برغبة في أن يصبح مشاركا في لغتنا: بروتون وباسك من فرنسا، جزائري وبربري، أين نكون نحن الحكام والأسياذ"²⁹.

إن الدفاع عن الهويات المتعددة الثقافات هو جوهر الروابط التي تؤسس الجماعة الفرنكوفونية في إطار السياسة الخارجية الفرنسية، في ظل أزمة الهوية التي فرضتها العولمة والتي تعد الثابت الأول في الحملة التي تقودها "الفرنكوفونية" من أجل التنوع الثقافي، ولا يتعلق الأمر هنا برهان محجوز للدول المتخلفة فقط في إطار دعم وحدتها الوطنية، لأن "الحفاظ على الوحدة داخل التنوع" يشكل تحدي بالنسبة للدول الفرنكوفونية المتقدمة.

1- Jacques allieres, **la formation de la langue française** (Paris, PUF, 1982), p3.

2 - وقد كان للغة الفرنسية سياق تاريخي قاد إلى "لغة الجمهورية هي الفرنسية" وللمزيد يمكن النظر إلى :

-ibid. P 10.

- Jean-pol caput, **La langue française, histoire d'une institution**, tome I, (Paris, Larousse, 1972), p 50.

- ibid., p 51.

- Philippe blanchet, Langue et pouvoirs en France de 1780 à 1850, « élément linguistiques pour une histoire de la centralisation » dans **actes du colloque international ; « pouvoir local et révolution ,1780-1850 »**, (Rennes, Presse Universitaires de Rennes, 1995), pp 537-55.

-Michel de certeau, Julia dominique et Revel jacques, **une politique de la langue : la révolution française et patois** (Paris: édition Gallimard, 1975), p 317.

- constitution de la V^e république, modification de 1992, titre I, art.02 : "La langue de la république est le français", dans :

<http://www.legfrance.gouv.fr/html/constitution/constitution2.htm> (archive) le 21/01/2009.

² - Jean-pol eloy,: « la France et la législation linguistique » dans **revue d'aménagement linguistique**, n° 105, (Québec, les publication du Québec, office Québécois de la langue française, , Hiver 2003), pp 91-107.

- Délégation Générale a la Langue Française DGLF (créée par le décret du 02/06/1989).

3- حسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 35.

4- المرجع نفسه، ص 36.

5- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط 02، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 69.

6- ناصيف حتي يوسف، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 20.

7 - Louis Dallot, **la France dans le Monde Actuel** (paris: PUF, 1964), p15.

8- ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد...نظريات عدة"، الثقافة الدولية، العدد 89،

(جولية 1998)، ص 08.

- 9- عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، ط 04، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998)، ص 15.
- 10- عامر مصباح، مرجع سابق، ص 118.
- 11 - Hans j. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and peace**, fifth edition, (New York: Alfred Aknof, 1978), pp 4 -15.
- 12- "جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف"، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحفي، (دون ذكر مكان النشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 68.
- 13 - James n. Roseneau, " National Interest", **in** James Barker and Michel Smith, (Great Britain: Holmes McDougall, 1970), p 186.
- 14- وهو ما حصره ارنتست هاس ومارتن وايت Ernest Haas and Martin White في ثمان معان "1- وصف لتوزيع القوة، 2- توازن بين أطراف مختلفة، 3- محاولة هيمنة، 4- الاستقرار والسلم، 5- عدم الاستقرار، 6- وصف مركز الدولة، 7- قانون تاريخ يتضمن استقرارية الصراع، 8- نظام أو دليل لصناعة القرار"، أنظر: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 64.
- 15- حسن لامراني، "الإنسان من أجل الإنسان"، مجلة الإنسان، العدد الأول، السنة الأولى، (الجزائر، 1986)، ص ص 5 - 20 .
- 16- المكان نفسه.
- 17- الصادق العلاي، العلاقات الثقافية الدولية " دراسة سياسية قانونية" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 91.
- 18- سمير أمين، التمركز الأوروبي "نحو نظرية للثقافة" (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)، ص 47.
- 19- "مالك بن نبي"، مشكلات الحضارة "مشكلة الثقافة"، ترجمة: عبد الصبور شاهين، (سوريا، دمشق: دار الفكر، 2006)، ص 125.
- 20- سلوى بن جديد، مفهوم التبعية عند مالك بن نبي، رسالة ماجستير (الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الدراسية 1994-1995)، ص 85.
- 21- المرجع نفسه، ص 88.
- 22- سوتو (جورج- هنري): " فرنسا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، أخبار فرنسا، عدد 35، (باريس: مديرية الاتصالات والإعلام، ديسمبر 2008)، ص ص 03 - 10.
- 23- الصادق علاي، مرجع سابق، ص 95.

24- استخدم هذا المصطلح لأول مرة من طرف الوزير الفرنسي السابق للثقافة "جاك لانق" سنة 1982، خلال مفاوضات ألغات، ثم في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ثم تحول إلى استثناء أوروبي في 1990.
أنظر:

Béatrice majza," la francophonie, acteur des relation internationale," **la francophonie dans les relation internationales**, (Paris,2006), pp538-53.

25- عبد العزيز عاشوري، " محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس،" في المستقبل العربي، السنة 5، العدد 39 (ماي 1982)، ص 94.

26- انظر الاتفاقية بين المغرب وفرنسا 15 أكتوبر 1957.

27- Odette trupin, **rapport d'information sur la politique éducative extérieure de la France** N° 3204,(Assemblé Nationale, commission des affaires étrangères 2007).

28- Bretengnier: "l'insécurité linguistique, objet insécurisé? essai de synthèse et de perspectives" **dans la France dans l'espace francophone: description linguistique et sociologique de la francophonie**, tome 2, (paris: éd. Robillard, 1996), p 904.

29- ibid., p 422.